كفى ابتزازاً!!

افيصل مجاهد الأسدي

< منذ الإعلان عن البدء بمسيرة الحوار الوطني، والشعب اليمني يتابع بصبر ذلك المخاض الطويل، ويترقب بلهفة الإعلان عن ميلاد مولود طال انتظاره أسمي سلفاً الاتفاق بين القوى السياسية المؤتمر وحلفاؤه والمشترك وشركاؤه.

ولكن يبدو أن ممثلي المشترك في هذا الحوار قد فاتهم استصحاب أمر لا غنى عنه لإنجاح هذه الفعالية الوطنية المهمة ألا وهو النية الصادقة في إنجاح الحوار الوطني بتقديم المصلحة الوطنية على ما سواها من المصالح الخاصة، ولأنه من المستحيل المطلق أن تتوافق المصالح الآنية الضيقة مع المصلحة العامة بديمومتها واتساعها فقد كان لزاماً أن يصل الحوار إلى طريق لا منفذ فيه.

ومما يدعو إلى الحيرة الممزوجة بالدهشة ذلك الموقف المتصابي والتعنت غير الفطن الذي أصر عليه بعض قادة المشترك، رغم حجم الترضية والتنازلات السياسية الذي قوبلوا به من قبل المؤتمر وحلفائه، والذي ما كانوا ليحلموا بالحصول عليه عبر صندوق الاقتراع، وفي رأي الكثير من المراقبين أن تفسير ذلك يعود إلى استمرار أولئك البعض لأسلوب الانتهازية المتمثلة في تصيد ما يرونه فرصاً سانحة وعدم تركها تفلت دون أن يستفيدوا منها بأكبر قدر ممكن، وهي انتهازية قائمة على الابتزاز بالمراهنة على محاولة الاستقواء بالخارج متمثلاً في الدول والمنظمات الداعمة والمتابعة للديمقراطية في اليمن، أو على الداخل بمحاولة الاستفادة من الأحداث الجارية هنا أو هناك وتجييرها لمصالحهم وأحزابهم أو عبر محاولة تثوير الشارع ضد الدولة وقد سبق فشلهم في كل ذلك.

ولا جدال أن هذا الأسلوب لا يمت إلى الديمقراطية بقرابة أو نسب بل ولا أبالغ حين أقول أنه لا علاقة له البتة بالعمل السياسي الوطني خاصة ونحن الخلط البين والواضح لدى أولئك البعض بين النكاية بالحزب الحاكم والنكاية بالوطن والتي لم تبدأ بالتخندق في صف التمرد والتخريب في محافظة صعدة في الأعوام الماضية، ومحاولات تبرير الأعمال الإجرامية والإرهابية في بعض المناطق الجنوبية ولم تنته بالمحاولات المستميتة البائسة بتأليب الخارج على اليمن على خلفية قضية الطردين المشبوهين، ناهيكم عن التناقض الجلي بين مواقف تلك الأحزاب وأقوالها فهي ترتدي عباءة الديمقراطية وتطالب بتطبيقها وتولول وتتباكى عليها وفي ذات الوقت نجدها تتقلب على الديمقراطية وتنكص عن الاحتكام إلى صندوق الاقتراع محاولة تحقيق المكاسب والطموحات بعيداً عنه، أليس هذا هو حالها وهي ترفض الدخول في انتخابات برلمانية سيحضرها ويراقبها المئات من مندوبي الدول والمنظمات الدولية؟

بل إن الأدهى والأمر أن تلك الأحزاب تسعى إلى ابتداع ديمقراطية خاصة بها، ديمقراطية جديدة تتوافق مع هشاشتها وانزوائها وإفلاسها الجماهيري وتضمن لها الحصول على ما لا تستحقه، ديمقراطية مضمونها واحد زائد واحد يساوي عشرة وليس اثنين كم تعودنا! ولا نأتي بجديد حين نذكر غيضا من فيض التناقضات الصارخة بين مواقف وأقوال تلك الأحزاب التي تدعي الوطنية والحرص على الوطن وفي ذات الوقت لا تجد غضاضة في تبني مؤازرة أعمال التمرد والقتل والتخريب كما كان الحال في صعدة، بل وإضفاء الشرعية لدعاة الانفصال والتشرذم وتمزيق الوطن وسفك الدماء الذي تقدم عليه عناصر إجرامية في بعض المناطق الجنوبية، وحينا نجدها وقد أغرقت صحفها ووسائلها الإعلامية بالأخبار المتضمنة ان الدولة عاجزة عن بسط سيادة القانون، وان المجرمين يعيثون في المدن والقرى فساداً دون أن تطالهم يد القانون، وحين تقوم الدولة بواجبها في ملاحقة المجرمين وتقديمهم إلى القضاء نجد تلك الأحزاب وقد ناحت وشقت وصبت الدموع متهمة الدولة بانتهاك حقوق الإنسان واعتقال الابرياء »فيا للعجب«.

الديمقراطية يا هؤلاء تعني اللهاث وراء تقاسم المصالح بين الأحزاب بقدر ما هي التنافس بين الأحزاب على تقديم الخدمة للشعب، ولا يقتصر ذلك على من يحالفه الحظ في الوصول إلى السلطة بل حتى الذي هو خارج السلطة منوط به مسؤولية ودور وطني لا يقل عن الحزب الحاكم، الديمقراطية تعني أن الصندوق الانتخابي هو الذي يعبر عن قرار الشعب واختياره وهو الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة، وليس بالابتزاز المقيت، الديمقراطية تعني أن التنافس المحموم بين الأحزاب ينصب على كسب المؤيدين من بين صفوف الشعب وليس اضاعة الوقت في اصطياد العثرات ونصب الفخاخ والتهديد بهدم المعبد على رأس الجميع ان لم تغطوا سؤلكم كما حالكم اليوم.

الانتخابات البرلمانية استحقاق وطني دستوري وإجراؤها في موعدها المقرر في السابع والعشرين من ابريل2011 م مطلب شعبي حتمي لا رجعة عنه ولا مجال لجعله مادة للحوار أو محلا للتجاذبات السياسية بين أطراف العملية السياسية، تلك حقيقة راسخة ما فتئ يعبر عنها الشعب القلق على مستقبل الديمقراطية في بلاده والذي سيتحدد إما بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر بما يعني ان المسيرة الديمقراطية في الطريق الصحيح، وأما بعرقلتها أو تأجيلها وهو سيصيب الديمقراطية اليمنية الناشئة في مقتل وسيقود البلاد إلى مهاوي الفراغ الدستوري وما ينتج عنه من فوضى ستفتح باباً واسعا أمام المتربصين بهذا الوطن المتحينين لحظة الانقضاض عليه – شلت أيديهم – ولقد جاء قرار المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني منسجما مع إرادة الجماهير اليمنية بمختلف مشاربها وتوجهاتها وانتماءاتها السياسية.

ان اكتشاف الكثير من الطرود المشبوهة في دول أوروبية تفوق اليمن عدة وعتادا وامكانات وتقنية يقطع يقينا بأن اليمن تعاني من خطر الإرهاب كغيرها من دول العالم، مما يستدعي من الدول الغنية تقديم الدعم اللازم لليمن في حربها ضد الإرهاب عبر توفير التقنية والمال والتدريب، وليس كما فعلت دولة المانيا التي كافأت الإرهاب وقدمت له هدية باصدار قرار يمنع طائرات الشحن القادمة من اليمن من الوصول إلى المطارات الألمانية، وبما سيلحقه ذلك القرار من الاضرار بالاقتصاد اليمني الذي عانى الكثير منها ومازال بسبب الإرهاب ليضاف إليها هذا القرار غير المنصف بحق اليمن.

اليمن وخطورة إقحام الإرهاب بالصراعات الدولية

منير أحمد قائد

اليمن من أوائل البلدان التي عانت ولا تزال من الإرهاب، وبعد أحداث سبتمبر في أمريكا عام ٢٠٠١م برز دور اليمن من أهم الأدوار المحورية على صعيد العالم في مكافحة الإرهاب وتناغم وانسجم هذا الدور مع الجهود الدولية للقضاء على هذه الظاهرة واستطاعت اليمن أن تجسد الشراكة الدولية في أنصع صورها في محاربة الإرهاب.

وحققت اليمن في هذا المضمار نجاحات كبيرة انطلاقا من قيم وأخلاقيات شعبها والمبادئ الإنسانية الثابتة لسياستها الداخلية والخارجية ولأنها تمتلك رؤية متقدمة وشاملة حول الأسباب الحقيقية لتفشي ظاهرة الإرهاب وعلاقتها الدقيقة بالاستغلال والتوظيف السياسي والدبلوماسي والأمني على الصعيد الدولي وارتباطها بالصراعات الدولية وتصفية الحسابات وتحقيق المصالح وتنفيذ المشاريع المضرة والمهددة للمصالح الحيوية والمصيرية لبعض الدول والشعوب من قبل الدول المتصارعة على السيطرة والنفوذ في تلك الدول والشعوب، كما أن اليمن عانت منذ وقت مبكر من الزج والتوظيف السياسي المصلحي من قبل بعض القوى السياسية والنفوذية لموضوع الإرهاب واستخدامه في تحقيق مصالح آنية وأنانية تتناقض كلياً مع المصلحة الوطنية العليا لليمن، وكان لهذا التوظيف السياسي أبعاد وعلاقة ببعض أطراف دوائر إقليمية ودولية التي عملت على توجيه هذا التوظيف بمسارات واتجاهات تحقق مصالحها ومشاريعها ومخططاتها على حساب مصلحة الشعب اليمني، ونجم عنه التسويق والترويج لقراءة وهمية ومزيفة ومزورة لا صلة لها مطلقاً بالواقع اليمني وحقائقه ومعطياته ومكوناته وتفاعلاته عن الإرهاب ، وأدى ذلك إلى خلط أوراق ملف الإرهاب في اليمن وفرض على الدولة تحديات مختلفة واجهتها وعملت على التغلب عليها استنادا للرؤية الوطنية الثاقبة والمتقدمة في محاربة الإرهاب والتي أثبتت الأخطاء الكبيرة وجوانب الفشل والعجز في عدم تمكن المجتمع الدولي من تحقيق أهدافه المتوخاة من الحرب الدولية على الإرهاب مصداقية وسلامة هذه الرؤية الوطنية كما تدلل على ذلك الكثير من الشواهد الحية والمعطيات الواضحة في الواقع الدولي الراهن، لأن المجتمع الدولي اضطر للتعامل مع المفاهيم الأحادية المعممة والمفروضة عليه حول الإرهاب، وقد تم صياغتها وبلورتها بما يخدم اعتبارات استراتيجيات وأهداف جيو- استراتيجية لقوى نفوذية ومهيمنة على النظام الدولي القائم دون مراعاة ووضع الاعتبار لأهمية وضرورة تحديد مفهوم واحد للإرهاب تجمع عليه كل دول العالم حتى تعالج الظاهرة بالقضاء على أسبابها المرتبطة بالإشكاليات العميقة التي يعاني منها النظام الدولي وبواعث ودوافع الصراعات وغياب الأمن والسلام الدوليين وعدم تحقيق العدالة الدولية وعدم التجسيد العملي للقواسم المشتركة بين أبناء المجتمع الإنساني، ومعاناة غالبيتهم من الفقر والتخلف، وطبقا لرؤيتها الوطنية واءمت اليمن بين التزاماتها ودورها في إطار الشراكة الدولية لمحاربة الإرهاب وبين مواجهتها والتغلب على التحديات التي نتجت عن إفرازات وانعكاسات الترويج والتسويق للقراءة المزيفة والوهمية عن الإرهاب في اليمن فبرزت معوقات أمام الدولة اليمنية في مواجهة تلك التحديات بسبب تفشي ظاهرة الاستغلال والتوظيف السياسي للإرهاب في الصراعات الدولية وتصفية حسابات هذه الصراعات وانعكاساتها السلبية على واقع العديد من دول العالم ومنها اليمن التي منذ إعلان الحرب الدولية على الإرهاب أدركت أهمية الأمن فيها على صعيد الأمن العالمي فاضطلعت في تحمل مسؤولياتها وتعاملت بمصداقية ووضوح وشفافية مع المجتمع الدولي في ملف محاربتها للإرهاب لكنها ظلت تعاني من عدم تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته والوفاء بالتزاماته تجاه اليمن والتي تفرضها معادلة أن أمن اليمن هو أمن العالم بحسابات المصالح الجيو- استراتيجية لكل القوى الدولية المتصارعة على السيطرة والنفوذ بمختلف أوجهها سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، حضارياً، دينياً، وغيرها، حيث أولت بعض تلك القوى الأهمية ووضع الأولوية في سياساتها وعلاقتها مع العديد من الدول ومنها اليمن لصراع المصالح والمشاريع الخاصة بين تلك القوى مما جعل اليمن أحد الدول التي تدفع ثمناً باهظاً نتيجة هذا الصراع وقد تغذت منه وتجاوبت مع بعض أدواته حوامل المشاريع الصغيرة المعادية للسيادة والوحدة الوطنية ومسيرة الثورة والوحدة والتنمية والديمقراطية والتطوير والتغيير والتحديث والتقدم والازدهار في اليمن وهو ما ولد مخاطر وتضاعف التحديات في اليمن دون أن يقف المجتمع الدولي ويضطلع بمسؤولياته والتزاماته في مساعدة هذا البلد في مواجهة هذه المخاطر والتغلب على التحديات بعيداً عن الصراعات الدولية لأن ذلك أدى إلى تضاعف خطر الإرهاب على اليمن وعلى العالم وإبراز هذا الخطر في السياسات العالمية ووسائل الإعلام الدولية بصورة لا تساعد اليمن على القيام بدورها على أكمل وجه واستمرارها في تحقيق نجاحات كبيرة في محاربة الإرهاب لأن هذا الدور والنجاحات لم تنصف بما تستحقه من إشادة ودعم حقيقي وفاعل من قبل بعض هذه السياسات ووسائل الإعلام التي تشكل في بعض تناولاتها وتغطيتها لأخبار اليمن باتجاه سلبي وتضاعف تحدي الإرهاب وتكثيف القوى الإرهابية لنشاطها العدائي والتدميري في اليمن والعالم، وهذا الأمر يستدعي من بعض اطراف في دوائر إقليمية ودولية إعادة النظر في تعاملها ونظرتها لدور اليمن في محاربة الإرهاب وعدم اقحام هذا الدور مطلقاً في علاقة الإرهاب بالصراعات الدولية.

القات - شجرة بحجم الكارثة (١١)

محمد عثمان طالب الجرادي

<،، لم يكن العالم الاقتصادي الانكليزي الشهير.. آدم سميث مجانبا للصواب عندما أكد في كتابه عن ثروة الأمم بداية القرن التاسع عشر أن الزراعة هي أم الثروة، فتلك حقيقة اقتصادية قائمة كانت وما زالت وستظل كذلك حتى يرث الله الأرض ومن عليها، كما أن الاتحاد الأوروبي الذي يخصص ما يفوق ثلاثمائة مليار دولار لدعم القطاع الزراعي سنوياً.

وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية قطاعها الزراعي بمبلغ مماثل وتدعم عشرات الدول عبر العالم قطاعاتها الزراعية بمبالغ متفاوتة إنما لتأكيد نفس الحقيقة الاقتصادية المذكورة فالزراعة هي أم الثروة والغذاء هو المصدر الأساسي للحياة على سطح هذا الكوكب، كما أن التربة الزراعية الخصبة والمياه والعمل الجاد هي المقومات الأساسية للإنتاج الزراعي عموماً والإنتاج الغذائي على وجه الخصوص، فيما تعتبر الدولة هي المنظم والموج الرئيسي للنشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى رأسه النشاط الزراعي، المنتج للغذاء ورغيف الخبز.

لذلك لا غرابة أن نجد كل هذا الاهتمام والدعم الحكومي السخي والحوافز المالية الضخمة تتجه للقطاعات الزراعية الحيوية من قبل مختلف وأرقى دول العالم وأكثرها تطوراً في العصر الحديث، بطبيعة الحال يرافق هذ الاهتمام والدعم والحوافز المالية خضوع الأنشطة الإنتاجية والاحتياجات الزراعية الأساسية لاستراتيجيات اقتصادية شاملة وخطط وبرامج تكاملية فعالة بين الدولة والمجتمع تستهدف تحقيق أقصى استفادة من الموارد الزراعية المتاحة لتأمين الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الأساسية وتصدير فوائضها الإنتاجية إلى الخارج بمليارات الدولارات.

بالمقارنة فإن بلادنا اليوم وهي تعاني من أزمة غذائية حادة في إنتاجها الزراعي المحلي وهدر واسع لمواردها الزراعية المحدودة بسبب شجرة القات الموبوءة وغيرها وانكشاف خطير في أمنها الغذائي كما تطرقنا إلى ذلك في الحلقات الماضية، تعتبر بحاجة ماسة لكل قطرة ماء ولكل متر من تربتها الزراعية الخصبة لإنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية وإطعام شعبها من أرضه وجهده وعرقه اعتماداً على قدراته الذاتية، بالدرجة الأولى، بناء على ذلك فإن استراتيجية الأمن الغذائي المحلي لبلادنا لا بد أن تتناسب مع طبيعتها الجغرافية والسكانية، وتقوم على الأسس الحيوية الآتية.

أولاً – موقف الدولة وإرادتها الفعالة – إن الخطط الاستراتيجية الناجحة في المجال الاقتصادي عامة والمجال الزراعي والاجتماعي خاصة مرهونة بموقف الدولة وإرادتها السياسية والاقتصادية الفعالة، وبدون ذلك لن يحالفها النجاح أو التنفيذ المناسب مهما كانت دقتها وسلامتها وأهميتها البالغة المرتبطة بحياة المجتمع اليمني ومستقبل أجياله، إن المصقود بموقف الدولة وإرادتها السياسية والاقتصادية الفعالة أن تتبنى أعلى مستوياتها السياسية إعداد خطة استراتيجية زراعية شاملة ومجدية لتوفير أسس الأمن الغذائي المحلي، تتولى الجهات الرسمية المباشرة مثل وزارة الزراعة والري وغيرها تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية أولاً بأول تحت إشراف رأسة الدولة على النطاق الوطني كله وأن تسخر لها الإمكانيات اللازمة حتى تحقق أهدافها المطلوبة خلال فترة زمنية محددة.

ثانياً – القيام بحملة إعلامية وتثقيفية رسمية، مكثفة، مبرمجة ومنسقة ومخططة وهادفة للتعريف بأضرار وكوارث زراعة وإنتاج واستهلاك القات ونتائجها الاقتصادية والصحية والاجتماعية المدمرة للإنسان والحياة في اليمن، تستخدم فيها وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، الموجهة إلى الشعب ويكون للمسجد والمدرسة والندوات العامة دور تثقيفي وتوجيهي وتوعوي مكمل، لأيقاض وعي الناس وتصحيح مفاهيمهم الخاطئة وإدراك حقيقة الأضرار والمخاطر المتفاقمة لشجرة القات على حياتهم الصحية والمعيشية والأسرية وغيرها حتى يحدوا من استهلاكها طوعاً واختياراً تجنباً لتلك المخاطر والأضرار الماحقة التي تصيب المجتمع اليمني.

لإحداث أكبر قدر من التأثير المطلوب للحملة الإعلامية والتثقيفية المذكورة على عقول ومدركات وقناعات المجتمع، لا بد أن ترافق موادها الإخبارية ورسائلها الإعلامية الموجهة، حالات وحوادث فعلية واستشهادات حية من الواقع ذهب ويذهب ضحاياها الكثير من الناس وتعرض غيرهم لأمراض خطيرة متصاعدة ومعاناة جائرة دون حدود، وغير ذلك من الوقائع والاستشهادات المأساوية الحية وهي كثيرة في مختلف مناطق البلاد بفعل شجرة القات الموبوءة.

ثالثاً – منع ووقف أي توسع في زراعة القات – بعد فترة من بداية الحملة الإعلامية – التوعوية المنظمة – المبرمجة والموجهة إلى الشعب يكون من المناسب أن تصدر الدولة قراراً حازماً بمنع أي توسع جديد في زراعة وإنتاج القات في مختلف محافظات الجمهورية، وعموم مناطقها الريفية دون استثناء، لأن ترك هذا الوضع على حاله سيفاقم المشكلة وسيؤدي إلى زحف زراعة هذه النبتة الشيطانية على ما تبقى من أرض ومياه ورأسمال، ومضاعفة أضرارها وكوارثها الصحية والاقتصادية والاجتماعية الجسيمة على كاهل الدولة والمجتمع اليمني أكثر مما هو قائم الآن حتى الوصول إلى مرحلة الدمار الكامل.

رابعاً القيام بعملية حصر شامل لمجمل مساحات الأراضي الزراعية في البلاد طبقاً لدرجات الخصوبة واستخداماتها في الإنتاج الزراعي السنوي، من عدمه وهي لن تخرج عن التقسيمات الرئيسية السابقة، وهي:

١- أراض زراعية منتجة للقات ومتزايدة باستمرار.

٢- أراض زراعية منتجة للفواكه والخضروات ومحاصيل الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة وتتناقص باستمرار.

٣- أراض بور مهملة ومتروكة من قبل ملاكها تنجرف وتتصحر وتتزايد باستمرار.

بالنتيجة فإن الأراضي الزراعية المهددة في إنتاج شجرة القات الموبوءة والأراضي الزراعية المهملة المتروكة بورا وانجراف تربتها الثمينة باستمرار، أي النوعين الأول والثالث تتزايد على حساب الأرض المنتجة للغذاء وتتوسع باستمرار وتلتهمها بسرعة قاسية، ناهيك عن الأضرار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الماحقة الأخرى، لشجرة القات الموبوءة بالمبيدات السمية المركزة، كما سبق أن تطرقنا إليها في الحلقات الماضية من هذه الدراسة.

هذه الحقائق الواضحة والناطقة كشمس النهار للواقع الزراعي المختل المتدهور باستمرار وبصورة مفزعة في بلادنا، وما يتعرض له أمننا الغذائي المحلي من انكشاف خطير يزداد تفاقماً سنة بعد أخرى دون توقف، والدفق المالي الهائل بالعملة الصعبة النادرة إلى الخارج لسداد أثمان الواردات الغذائية الضخمة لإطعام الشعب اليمني، يجعلنا نقف هنا لنناشد الإخوة مسؤولي الدولة والحكومة وعلى رأسهم فخامة الأخ رئيس الدولة ذاته، إن ينقذوا اليمن الغالي من محنته الزراعية القائمة، ويعيدوا تنظيم القطاع الزراعي اليمني على أسس صحيحة منتجة، كما تفعل مختلف دول العالم، حيث تخضع قطاعاتها الزراعية لتوفير أهم الاحتياجات الأساسية لحياة الشعوب وهي لقمة العيش، بذلك يؤدي القطاع الزراعي المحلي المجني عليه في اليمن دوره الرائد والاستراتيجي الهام في إنتاج وتوفير الغذاء المحلي ورغيف الخبز للشعب، من أرضه الخصبة وجهده المثمر وعرقه الثمين (يتبع).

التعليم الجامعي مشاكل وحلول

أ.محمد عبدالسلام الربيعي

.. بات من الضروري للجهات ذات العلاقة أن تعيد النظر في مسألة التعليم الجامعي ذلك لأن مخرجات التعليم العام والخاص تتزايد عاما بعد عام.

فهناك عشرات الآلاف من خريجي الثانوية العامة يتم تخريجهم سنويا من تلك المدارس في مختلف محافظات الجمهورية جميع هؤلاء الخريجين ذكورا وإناثا يتجهزون سنويا للالتحاق بالتعليم الجامعي ذلك لأنه لا معنى لدراستهم تلك التي استمرت لمدة اثني عشر عاما في المدرسة ما لم تتوج بالدراسة الجامعية المتخصصة والمشروطة في سوق العمل وأمام هذا التزايد بات من الضروري أن يعاد النظر في مسألة التعليم الجامعي من حيث التوسع في بناء المنشآت التعليمية الأكاديمية لاستيعاب الكم الهائل من أولئك الخريجين فجامعة واحدة في محافظة لا تكفي.

وحتى هذه الجامعة في هذه المحافظة أو تلك قد تكون في موقع متوسط من المحافظة فنجدها في أقصى الغرب مثلا من المحافظة ويتحمل أبناء المحافظة القاطنون في أقصى الشرق والشمال والجنوب عناء وتكاليف السفر من وإلى الجامعة ولا يصل إليها إلا الميسورون من أبناء تلك المناطق والبعض الآخر يكتفي بالدراسة في أقرب معهد تقني أو فني قريب من موقع سكنه ممن يحالفهم الحظ في وجود تلك المعاهد بالقرب منهم وقد يترك البعض الآخر الدراسة الجامعية نهائيا لعدم القدرة على مواصلتها بسبب البعد وبخاصة الإناث في المناطق الريفية البعيدة فماذا لو فكرت الحكومة في إنشاء فروع لتلك الجامعة الواحدة في الجهات الأربع من المحافظة إن لم تكن جامعات مستقلة ليتيسر للجميع فرص الالتحاق بالجامعة ولا أعتقد أن الدولة عاجزة عن هذا الأمر فهناك الملايين تنفق سنويا على بناء المدارس سنويا في مختلف المناطق الحضرية والريفية في مختلف أنحاء الجمهورية وما أشبه الجامعة بالمدرسة من حيث المبنى والتكاليف.

وإذا كانت المشكلة تكمن في ندرة وجود الكادر من حملة الدكتوراه فلماذا التعقيد الحاصل على الطلاب الخريجين من الجامعات وعدم تمكينهم وكذا تشجيع كل من يرغب في مواصلة الدراسات العليا وماذا لو فتحت الباب أمام كل من يرغب في مواصلة الدراسات العليا ولا تحتكره الجامعات على أوائل الخريجين.

أم هل يا ترى بأن الحل هو أن نكتفي بتوجه الطلاب نحو المعاهد الفنية والتقنية المنتشرة هنا وهناك والتي لا أقلل أنا هنا من شأنها فهي صرح تعليمي يقدم لنا سنويا كفاءات ذات خبرة مهنية نحن في أمس الحاجة إليها ولكن أعني أن يكون التوجه لها طوعيا وليس إجباريا وحتى هذه المعاهد وإن ساهمت في تخفيف الضغط على الجامعات فتخصصاتها في كثير من الأحيان لا يتناسب مع الإناث وتظل حكرا على الطلاب وتظل الأنثى الأكثر تضررا خاصة الريفيات والتي تعبت لمدة اثني عشر عاما في التعليم لينتهي اثني الأمر في المطبخ وكأنك يا أبو زيد ما غزيت.

حبيبتي غزة.. والذكريات

حسين البكري

.. كان بيتنا يقع وسط مزرعتنا في منطقة المشاهرة بغزة ورغم عمري الذي لا يتجاوز الثانية عشرة كانت القراءة والكتابة والرسم هي شغلي الشاغل

وعندما كانت أمي رحمها الله تذهب مع اخوتي لزيارة جدتي كنت أجلس في بيتنا وحيدا استمتع بممارسة كتابة المقالات والقصص والمسرح وكان الجيران يسألون أمي:

– لم لا يخرج أبنكم معكم؟

– تقول لهم محرجة: هو يحب القراءة والكتابة.

– ودائما يقول لي: إن شاء الله يا أمي حين أكبر سأدافع عن وطني بقلمي ومقالاتي.

– وتسألني فأرد عليها: سأكتب بالصحافة سأكون كاتبا كبيرا وشجاعا ومحترما.

وفي أيام الشتاء كان يروق لي السير والجلوس تحت أشجار البرتقال مع صديقي (إبراهيم التتر) هو وأسرته كانوا يقولون لنا: نحن أصلنا من اليمن وأهلنا في صنعاء يراسلوننا.

ولم أنس الأيام السعيدة حين كنا نراقب الطيور تحت الأشجار وقد ازدانت الأرض بغطاء من الزهور المختلفة الألوان والأشكال ونأكل حبات التوت الأحمر والبرقوق وفي صباح كل يوم جمعة عندما كنت أذهب لسوق الدواجن وأمي كانت تعطيني بعض المال لأشتري لها الدجاج أو البط أو الشهرمان أو الرومي وعندما أعود للبيت تضم ما اشتريته إلى ما عندنا من دواجن.

يزداد البيض في مخزن التبن والحبوب وكل صباح كانت تطلب مني جمع البيض الطازج فألبي أمرها بفرح وكيف أنسى مدى سروري عندما كنت أمد رأسي في الخن ووراء أكوام التبن أجمع بيض الدجاج والبط والديوك الرومي ، هيه .. كانت أيام أمي مرتاحة وجميلة.

H__elbakri@hotmail.com